

الرقم

٩٣٠
٢٧١

التاريخ

التوايح

١٤٣٥/٢/٢٧
مزارع ٤

اطلع مجلس الوزراء على مشروع نظام الجنسية العربية السعودية المنظم من قبل مجلس الشورى ولائم من قبل اللجنة التي تكونت من المستشار القانوني احمد ابراهيم موسى ومندوب وزارة الداخلية حسين حرب ثانياً وعلى قرار اللجنة المنظمة بمجلس الوزراء في شأن المشروع المذكور وتقرر بالأكثية المطلقة الموافقة على مشروع النظام المذكور -
بأصفة البوضحة ادناه وهي -

((نظام الجنسية العربية السعودية))

- ١- يسمى هذا النظام نظام الجنسية العربية السعودية -
- ٢- ليس لهذا النظام اثر رجعي وتعتبر جميع القرارات والأجراءات الصحيحة التي تمت بموجب الأنظمة السابقة نافذة كما تعتبر الجنسيات التي منعت استثناءاً الى ثناء النظم قائمة مادامت مستندة الى صحة الأجراء والتبوت -
- ٣- نفاذ الآتية تروى في هذا النظام المعانسي الآتية -
 - أ) السعودي هو من كان تابعاً لحكومة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم طبقاً لأحكام هذا النظام -
 - ب) السعودي بالتجنس هو من اكتسب الجنسية العربية السعودية بمقتضى أحكامها الخاصة -
 - ج) الأجنبي هو غير السعودي -
 - د) القاصر هو الصغير والجنون والمعتور -
 - هـ) من الرشد ما نصت عليه أحكام الشرع الشريريف -
 - و) المملكة العربية السعودية تشمل الأراضي والمياه والطبقات الجوية الخاضعة للسيادة العربية السعودية كما تشمل السفن والطائرات التي تحمل لواء العلم العربي السعودي -
- ٤- السعوديون هم -
 - أ) من كانت تابعيته عثمانية عام ١٣٣٢ هـ الموافق ١٩١٤م من سكان أراضي المملكة العربية السعودية الأصلين -
 - ب) الرعايا العثمانيون المولودون في أراضي المملكة العربية السعودية أو المقيمون فيها عام ١٣٣٢ هـ ١٩١٤م -
 - ج) من كان من غير الرعايا العثمانيين طبقاً في أراضي المملكة العربية السعودية عام ١٣٣٢ هـ ١٩١٤م وحافظ على اقامته فيها الى ١٣٤٥/٣/٢٢ ولم يكتسب جنسية اجنبية قبل هذا التاريخ -
 - د) يسرى حكم الفقرة (أ) من المادة الرابعة على النسوة من سكان المملكة العربية السعودية الأصلين اللاتي يتقدمن -
 - هـ) يطلب استرداد الجنسية العربية السعودية بعد طلاقهن أو وفاة أزواجهن -
 - و) لا تقبل طلبات بأعطاء شهادات بالجنسية العربية السعودية من الأشخاص الذين ينطبق عليهم حكم الفقرتين (ب) و (ج) من المادة الرابعة بعد مضي سنة من تاريخ العمل بهذا النظام بالنسبة للقاصر بعد مضي سنة من بلوغه سن الرشد -
 - ز) يكون سعودياً من ولد داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها لأب سعودي أو أم سعودية وأب مجهول الجنس أو الجنسية له -
 - ح) يعتبر اجنبياً من ولد في المملكة العربية السعودية من أبوين اجنبيين أو من أب اجنبي وأم سعودية -

في الخارج لأجنبي معروف الجنسية وأم سعودية ومع ذلك يكون لهذا المولود عند بلوغه سن الرشد الحق في اختيار الجنسية العربية السعودية إذا توفرت فيه الشروط الآتية :
(أ) أن تكون له صفة الأقامة الدائمة في المملكة العربية السعودية عند بلوغه سن الرشد .
(ب) أن يكون حسن السيرة والسلوك ولم يسبق الحكم عليه بحكم جنائي أو عقوبة السجن لجرمة أخلاقية لمدة تزيد عن ستة شهور .
(ج) أن يكون ملماً باللغة العربية .
(د) أن يقدم خلال السنة بعد بلوغه سن الرشد طلباً بمنحه الجنسية العربية السعودية أما الجنون والمعتوه تكل منهما يتبع إياه في وحيته إذا كان الأب على قيد الحياة وفي حالة وفاته فللقائم الشرعي على كل منهما أن يختار له الجنسية العربية السعودية بعد استكمال الشروط السابقة .
- يجوز منح الجنسية العربية السعودية للأجنبي الذي تتوفر فيه الشروط الآتية :
١- أن يكون عند تقديم الطلب قد بلغ سن الرشد .
٢- أن يكون غير معتوه أو مجنون .
٣- أن يكون حين تقديم الطلب :
(أ) قد اكتسب صفة الأقامة الدائمة العادية في المملكة العربية السعودية بمقتضى أحكام نظامها الخاص لمدة لا تقل عن خمس سنوات متواليات .
(ب) أن يكون حسن السيرة والسلوك .
(ج) أن لا يكون قد صدر عليه حكم قضائي بالسجن لجرمة أخلاقية لمدة تزيد عن ستة شهور .
(د) أن يثبت لميزاقه بطرق مشروعة .
ويشفع طالب التجنس بطلبه تصريح الأقامة الدائمة وجواز سفره القانوني أو أية وثيقة تعتبرها السلطات المختصة قائمة مقام الجواز القانوني وكل وثيقة تتعلق بالجنسية التي يشلخ منها وكل ورقة تؤيد ما هو مطالب بأثباته بمقتضى أحكام هذا النظام .
١- تمنح الجنسية العربية السعودية من قبل رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية ووزير الدفاع في جميع الأحوال ويدون الأسباب الحق في ومن المرافقة على منح الجنسية العربية السعودية للأجنبي الذي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة التاسعة قبل تقديمه الاقتراح المذكور .
٢- لا يجوز لسعودي أن يتجنس بجنسية أجنبية دون إذن سابق من رئيس مجلس الوزراء والسعودي الذي يتجنس بجنسية أجنبية قبيل الحصول مقدماً على هذا الإذن يظل محتجزاً سعوديًّا إلا إذا رأت حكومة جلالته الملك إسقاط الجنسية العربية السعودية عنه تطبيقاً لحكم المادة (١٣) .
٣- يترتب على تجنس السعودي بجنسية أجنبية متى إذن له في ذلك أن تفقد زوجته الجنسية السعودية إذا كانت تدخل في جنسية زوجها بمقتضى القانون الخامس بهذه الجنسية الجديدة إلا إذا اقررت خلال سنة من تاريخ دخول زوجها في هذه الجنسية أنها ترقب في الاحتفاظ بجنسيتها العربية السعودية .

الرقم

التاريخ ..

التوابع

((الصفحة الثالثة))



أما الأولاد الفرض فيفقدون الجنسية العربية السعودية إذا كانوا يحكم تذيير جنسية أبيهم يدخلون في جنسيته بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة على أنه يكون لهم الحق في استرداد الجنسية العربية السعودية خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد .

- ١٣- يجوز بمرسوم سبب إسقاط الجنسية العربية السعودية عن أي سعودي في أية حالة من الحالات الآتية :
- أ) إذا دخل في جنسية أخرى مخالفاً مقتضى المادة (١١) من هذا النظام .
 - ب) إذا عمل في القوة المسلحة لأحدى الحكومات الأجنبية بدون موافقة سابقة من حكومة جلالة الملك .
 - ج) إذا عمل لصلحة دولة أو حكومة أجنبية وهي في حالة حرب مع المملكة العربية السعودية .
 - د) إذا نهل وظيفة لدى حكومة أجنبية أو هيئة دراية وفيها بالرغم من الأمر الذي صدر إليه من حكومة جلالة الملك بتركها .

في جميع الأحوال المنصوص عليها في الفقرة (أ) يبلغ (د) من هذه المادة بغير إضرار سعودي بمراقبته إنذاراً صحيحاً سابقاً لمدة ثلاثة شهور على الأقل لتاريخ مرسوم إسقاط الجنسية العربية السعودية عنه وفي جميع الأحوال التي تسقط فيها الجنسية العربية السعودية بمقتضى أحكام هذه المادة تجرى تخفية أملك الشخص الذي تسقط جنسيته وفقاً لنظام تلك العقار كما يجوز حرمانه من الإقامة في أراضي المملكة العربية السعودية أو العودة إليها .

١٤- يترتب على اكتساب الأجنبي الجنسية العربية السعودية أن تصبح زوجته عربية سعودية مالم تقر خلال سنة من دخول زوجها في الجنسية العربية السعودية أنها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها الأصلية أما الأولاد الذين لم يبلغوا سن الرشد فإن كانت أقاتهم بالمملكة العربية السعودية فيعتبرون سعوديين على أن لهم حق اختيار جنسية والدهم الأصلية سنة من تاريخ بلوغهم سن الرشد أما إذا كانت أقاتهم خارج المملكة فيعتبرون أجانب ولهم حق اختيار جنسية والدهم العربية السعودية خلال سنة من تاريخ بلوغهم سن الرشد .

١٥- كل من يتبع الجنس من النسوة الثلاثي له عليهن حق الولاية الشرعية بموجب وثيقة شرعية فله أن يتقدم بطلبه - مستقل باسم كل منهن لمنعه من الجنسية العربية السعودية .

١٦- تنكح المرأة الأجنبية بالزواج جنسية زوجها السعودي .

١٧- مع مراعاة ما جاء في المادتين (١٣٢) و (١٣٣) من نظام المرافعات الشرعية لا تقبل المرأة العربية جنسيتها إذا تزوجت بأجنبي إلا إذا سمح لها بالخروج مع زوجها خارج المملكة (وذلك طبق نظامه الخاص) ثم قررت وأعلنت التحاقها بجنسية زوجها ما دخلت في هذه الجنسية بحكم القانون الخاص بها .

١٨- يحق للمرأة العربية السعودية المقترحة بأجنبي أن تسترد جنسيتها العربية السعودية عند انتهاء الزوجية بعد عودتها للأقامة في المملكة .

١٩- تسري الأحكام الآتية على زوجات وأولاد من تسقط عنهم الجنسية العربية السعودية .

أ) تسري الأحكام الآتية على زوجات وأولاد من تسقط عنهم الجنسية العربية السعودية بمقتضى المادة (١٣) يكون لهم حق اختيار جنسية زوجها الجديد أو البقاء على جنسيتها السعودية ولو أنه أنهى الزوجية أن تسترد جنسيتها السعودية إذا كانت قد اختارت جنسية زوجها من قبل وأما الأولاد الصغار إذا كانوا مقيمين في غير أراضي المملكة العربية السعودية لهم الحق حين بلوغهم سن الرشد في اختيار الجنسية العربية السعودية بدون قيد ولا ركا كما يدخلون كافة الحقوق التي .

الرقم
التاريخ ..
التوابع ..

((الصفحة الرابعة))

الوزارة
٢٥٢

- للسعوديين بدون استثناء .
- ب) لا يترتب على سقوط الجنسية العربية من شخص ما تطبيقاً لاحكام المادة (١١) سقوطها من زوجته وأولادها ومن كان يتمتع بها من ذويه بطريق التبعية .
- ٢٠- كل من اقام لمدة المقررة لمنح الجنسية العربية السعودية وقدم للتجنس ثم خرج من المملكة بجواز حكومي لا صلي قبل منحه الجنسية العربية السعودية ~~وقد طلبت الجنسية~~ وأب عن البلاد مدة تزيد عن سنة تعتبر المدة التي سبق له ان اقامها كأنها لم تكن اماناً سافر بعد انتهاء المدة المقررة دون ان يتقدم بطلب الجنسية العربية السعودية فإنه يسقط حقه في طلب الجنسية اذا زاد تغيبه عن مدة تأخير العودة واقامه اسنة شهر .
- ٢١- يجوز بمرسوم بسبب بناء على طلب وزير الداخلية سحب الجنسية العربية السعودية من كل من تجنس بها طبقاً لاحكام المواد ٨، ٩، ١٠ من هذا النظام خلال السنوات الخمس الاولى من تجنسه في الحالتين الآتيتين .
- أ) اذا حكم عليه بحكم جنائي أو قتل بالسجن لجرمة اخلاقية لمدة تزيد عن ستة .
- ب) اذا ثبت لقيامه او اشتراكه في أي عمل يخل بالامن العام في المملكة او ثبت عنه حد ولا ، ايجعله من غير الرضوخ فيهم في البلاد .
- ٢٢- يجوز بمرسوم بناء على اقتراح وزير الداخلية ووافقة رئيس مجلس الوزراء سحب الجنسية العربية السعودية من المتجنس بها في أي وقت اذا ثبت انه قد حصل عليها بناء على اقوال كاذبة او بطريق الغش والخطأ او التزوير او التزوير في الشهود والوثائق او المستندات والبيانات التي قدمها للدخول فيها .
- ٢٣- يترتب على سحب الجنسية العربية السعودية من المتجنس بها زوال هذه الجنسية عن صاحبها وسحبها ايضاً من كان قد كسبها مع المتجنس بطريق التبعية فاذا ثبت ان من اكتسبها بالتبعية من ذوي الاخلاق الحسنة وثبت عدم وجود ما يقطع منحه الجنسية فتنتج له مع احتساب المدة الماضية له .
- ٢٤- وزارة الداخلية هي الجهة صاحبة الاختصاص الاصلي في تنفيذ هذا القانون والقرارات والاعلانات والارواق - والطلبات المنصوص عليها في هذا النظام يجب ان توجه الى وزير الداخلية بطريق الاعلان الرسمي ان موجب - ايصال الى الموظف المختص في الدائرة التابع لها محل اقامة صاحب الشأن وفي الخارج تسلم للمستلمين الشبان لحكومة جلالة الملك، او الى قناصلها ويجوز بقرار من وزير الداخلية ان يرخص لاي موظف آخر في تسلم هذه الاقرارات والاعلانات والمطالبات والارواق .
- ٢٥- جميع العراسيم والقرارات الخامة بكسب الجنسية العربية السعودية ان سحبها او اسقاطها او استردادها اعتبار نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .
- ٢٦- مع عدم الاخلال باية عقوبة اخرى اشدها عقاب بالسجن لمدة لا تتجاوز سنتين او غرامة لا تتجاوز الف ريال عربي سعودي كل من ابدى امام السلطة المختصة بقصد اثبات الجنسية العربية السعودية له اراء يبره انه قد انبها منه ومن غير اقوال كاذبة او قدم اليها اوراقاً مزورة مع علمه بذلك، وتصدر المرافقة بقرار مسبب من وزير الداخلية .
- ٢٧- يصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام .

الرقم
التاريخ ..
التواضع ..

((الملحة الخامسة))

بشأن
الوزارة

- ٢٨- يلغى هذا النظام نظام الجنسية العربية السعودية الذي صدرت الإرادة الملكية السنية رقم ١٧ / ١٧ في ١٣ / شوال ١٣٥٧ بالموافقة عليه ومسبقه من نظم خاصة بالتابعة الحجازية أو التابعة الحجازية النجدية كما يلغى أحكام النظم الأخرى المخالفة لأحكامه .
- ٢٩- لا يحق لغير جلالة الملك منح الجنسية لمن لا تتوفر لديه الشروط المنصوص عليها في المادة (٩) وكذلك إسقاط الجنسية عن أي سعودي لا تتوافق عليه الأحكام المدرجة في المادة (١٣) من هذا النظام .
- ٣٠- يعتبر هذا النظام نافذ المفعول من تاريخ توقيعه ونشره في الجريدة الرسمية .
- ولمذاكره

رئيس مجلس الوزراء

د/د

رئيس مجلس الوزراء
١٧٧٤ / ١٠ / ١٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

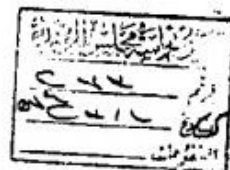
رقم ... ٨/٩/١٤٣٥
تاريخ ١٤/٩/١٤٣٥
مرفقات

الملك
ديوان جلالة الملك

حضرة صاحب السمو الملكي سيدي رئيس مجلس الوزراء المعظم
بعد التعمية، اتشرف بان الشير الى مذكرة سموكم رقم ٣٦٨ - ١٢٧ / ١ / ١٣٧٤ حول مشروع
نظام الجنسية السعودية، ان مولاي صاحب الجلالة يوافق على هذا النظام كما اقتره
مجلس الوزراء، فارجوا انفاذ الامر الكريم . وتقبلوا تحياتي
رئيس ديوان جلالة الملك

عبدالله

رغم ١
٦٧٦
٥١٣٧٤



ما صدر بشأن النظام

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم - ٢٠

التاريخ ١٢ ذوالقعدة ١٣٧٩

بمعون الله تعالى

نحن سعود بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٠ وتاريخ ٧ / ١١ / ١٣٧٩ .

وبناءً على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء

رسمنا ما هو آت :-

اولاً - تعدل المادة السابعة من نظام الجنسية العربية السعودية ، الصادر

في عام ١٣٧٤ ، بالنص الآتي :

((يكون سعودياً من ولد داخل المملكة العربية السعودية او خارجها

لأب سعودي ، او لام سعودية ، واب مجهول الجنسية او لجنسية

له او ولد داخل المملكة لا بوين مجهولين ، ويعتبر اللقيط في المملكة

مولوداً فيها ما لم يثبت العكس) . .

ثانياً - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ ما ذكره .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم
التاريخ
التوايح

الامانة العامة لمجلس الوزراء


(قرار - رقم ٢٠٠٠ و تاريخ ١٤/٥/١٣٧٩)

ان مجلس الوزراء بعد اطلاعه على المعاملة المرافقة لهذا الواردة من ديوان الرئاسة برقم ١٣٤٣ في ٢٩/٥/٧٩
المشتلة على طلب تحسين باعثن تزويد اللقيط الذي تسلمه وسماه (وليد) شهادة رسمية تخول
الحصول على حفيظة نفوس سعودية والمنتبهة من مجلس الشورى بقراره رقم ٤٩ في ١٦/٥/٧٩
يقرر ما يأتي :

اولا : الموافقة على تعديل المادة السابعة من نظام الجنسية العربية السعودية الصادر في عام ١٣٧٤ هـ
بالنص الآتي :

((يكن سعوديا من ولد داخل السلطنة العربية السعودية أو خارجها لأب سعودي
أو لأم سعودية وأب مجهول الجنسية أو لاجنسية له أو ولد داخل السلطنة لأبوين مجهولين - ويمتبر
اللقيط في السلطنة مولودا فيها ما لم يثبت العكس أ هـ))

ثانيا : وقد نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك - صورته مرافقة له - هذا .
ولما ذكره تحرير .



رئيس مجلس الوزراء

ع / د

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : م / ٤ -

التاريخ : ٤ / ٦ / ١٣٨٩ هـ

بمعون الله تعالى

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين (١٩ و ٢٠) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم

الملكي رقم (١٨) وتاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٣٧٧ هـ

وبعد الاطلاع على المادة (٢٢) من نظام الجنسية لعام ١٣٧٤ هـ

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٣٧٦ وتاريخ ٢٨ / ٥ / ١٣٨٩ هـ

صنأ على ما عرضه علينا نائب رئيس مجلس الوزراء *

نرسم بما هوأت :

اولا : - تعدل المادة (٢٢) من نظام الجنسية لعام ١٣٧٤ هـ ، لتصبح كالآتي :

(يتم سحب الجنسية العربية السعودية بأمر من رئيس مجلس الوزراء صنأ على

اقتراح وزير الداخلية من المتجنس بها في اى وقت اذا ثبت انه قد حصل عليها

بناء على اقوال كاذبة او بطريق الغش والخطأ او التزوير او التزيف في

الشهود او الوثائق او المستندات والبيانات التي قدمها للدخول فيها) *

ثانيا : - على نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا ،،



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم
التاريخ
المرفقات

الملك
المملكة العربية السعودية
الوزارة العامة للحوكمة

قرار رقم ٢٧٦٠ وتاريخ ١٤ / ٥ / ١٣٨٨ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد اطلاعه على مايلي :-

اولا : المعاملة المرافقة لهذا الواردة من ديوان الرئاسة برقم ٢٢٨٣٨ وتاريخ ١١ / ١١ / ١٣٨٧ هـ
المتعلقة بالأشخاص الذين حصلوا على حفايش نفوس بصفة غير مشروعة وهم / عبید صالح القببسي وابنائهم عبد الحكيم وعبد الباري وعبد الخالق وعبد الصمد وعبد السلام . وقد طلبت وزارة الداخلية سحب الجنسية من هؤلاء الأشخاص بموجب مرسوم ملكي وفقا لأحكام المادة (٢٢) من نظام الجنسية .

وبعد الاطلاع على مذكرة شعبة مستشاري مجلس الوزراء رقم ٢٢٢٢ في ١٥ / ٤ / ١٣٨٨ . المتضمنة أن المادة (٢٢) من نظام الجنسية تنص على الآتي - (يجوز بمرسوم ملكي بناءا على اقتراح وزير الداخلية وموافقة رئيس مجلس الوزراء سحب الجنسية العربية السعودية من المتجنس بها في أي وقت اذا ثبت انه قد حصل عليها بناءا على أقوال كاذبة أو بطريق الغش أو الخطأ أو التزوير أو التزيف في الشهود أو الوثائق أو المستندات أو البيانات التي قدمها للدخول فيها) .

وحيث جاء في الأمر السامي رقم ١٩٢٢٨ وتاريخ ١٥ / ٩ / ١٣٨٧ . الوجه لسمو وزير الداخلية بخصوص السبعة عشر شخصا الذين حصلوا على حفايش النفوس بطريقة غير مشروعة (لا نرى مانعا من تطبيق احكام نظام الجنسية بحق المذكورين) .

وحيث ان هؤلاء الستة كانوا ضمن السبعة عشر المذكورين في مشروعة حصولهم على الجنسية .

لذلك فإنه يلزم صدور مرسوم ملكي وفقا لمنطوق المادة (٢٢) من نظام الجنسية .

كما يجب تطبيق الأحكام الواردة في المادتين (٢٥ ، ٢٦) من هذا النظام والتي تنص على مايلي :-

(م - ٢٥) جميع المراسيم والقرارات الخاصة بكسب الجنسية العربية السعودية او سحبها أو بإسقاطها أو باستردادها تعتبر نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

(م - ٢٦) مع عدم الأخلاخل بأية عقوبة أخرى اشد . يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تتجاوز الف ريال عربي سعودي من ابدى امام السلطة المختصة بقصد اثبات الجنسية العربية السعودية له أو لغيره أو يقصد نفيها عنه وعن غيره أقوالا كاذبة . أو قدم اليها اوراق غير صحيحة مع علمه بذلك وتصدر الموافقة بقرار مسبب من وزير الداخلية .

ثانيا : على المعاملة المرافقة لهذا الواردة من ديوان الرئاسة برقم ٨٣٣٥ وتاريخ ٢٠ / ٤ / ١٣٨٨ هـ

المتعلقة بتظلم علوان محمد القببسي من سحب حفيظة نفوسه رقم ٣٥١١ في ١٠ / ٨ / ١٣٧٣ هـ

وتتلخص المعاملة في الآتسي :-

(جاء في تقرير اللجنة المشكلة من قبل وزارة الداخلية والتي تتكون من مندوب من وزارة الداخلية ومندوب الامن العام ومندوب من المديرية العامة للجوازات والجنسية والوجه لمعاداة وكيل وزارة الداخلية برقم ٢٠ :

الرقم
التاريخ
المقررات



(٢)

١٣٨٧/١/١٥ هـ مائلي :-

(تضمنت افادات علوان محمد القبيسي الرقعة حصوله على الحفيظة السعودية على اساس الولادة بمد يمنية (سكاكا) ثم سحبت منه عام ١٣٧٥ . بعد ان شك المسئولون في جوازات عرعر في امره وتبينت لهم جنسيته ومحل ولادته الحقيقي ولم ينكر التحاقه بالعمل لدى السيد / عبدالعزيز البعيجاني وقد حاول في اقواله ان يثبت صحة ادعائه بأنه سعودي في الوقت الذي نفي فيه الشاهد مقاط فرحان القبيسي مانسبه اليه وانكر كتابة اسمه المذيل بشهادة تسجيل النفوس الخاصة بعلوان واشتد ان علوان مولود ببلدة القبيسي العراقية .

ونظرا لاهمية ودقة المعلومات التي وردت في افادة السيد / عبدالعزيز البعيجاني عدة حلة المحمدية بعرعر وعواد عبد الله القبيسي بن عمه علوان التي تو* كد ان علوان قدم اول مرة الى عرعر عام ١٣٧٣ هـ . بصحبة عواد نفسه حينما عاد من العراق بعد رحلته الاستشفائية وكان يبلغ من العمر وقتئذ عشرين عاما فقد رأت اللجنة اجرا* مقابلة بين الثلاثة ومجاهبة علوان القبيسي بما ادلى به كل من البعيجاني وعواد طلقا للمحضر المرفق المؤرخ في ١٨ / ١٠ / ١٣٨٦ . وفيه اصر علوان على النفي بينما اكد الشخصان الاخران ماسبق ان اقنعا به امام اللجنة .

وظهر من واقع الاستمارة الخاصة بعلوان ان عدة حلة الخالدية سابقا بعرعر السيد / صالح المحمد الرشيد هو الذي قام بالتصديق على معاملته وختمتها بختمه حينما كان مكلفا بهذا العمل ومع وجوده بمدينة الخبر في الوقت الحاضر فقد تقرر استدعاؤه* للاستيفاض منه عن علوان وحضره الى عرعر تم استجوابه فاناد ان امير عرعر السابق الامير محمد السديري قد عينه للقيام بهذه المهمة ولم يكن لديه نظام ولا تعليمات يتمشى بموجبها . وفيما يتعلق بطلب الراغب في الحصول على الجنسية وهل يتأكد ويتثبت من حقيقته قبل التوقيع على الاوراق اجاب بالاتسبي :-

اذا كنت اعرف صاحب الطلب فانا اوقع على اوراقه اما اذا لم اعرفه فاكتفي بالتوقيع على اساس شهادة الشهود (واذ ان لا يطلب احضار الشهود للتأكد منهم قبل تصديقه بل يكفي بالاطلاع على اسماهم ويجرى التصديق على اساس من الثقة وحسن النية .

وعرض اساسات الحفاظ الخاصة بكل من علوان محمد القبيسي وعبد الخالق عبيد صالح القبيسي وعبد الباري عبيد صالح القبيسي وسوا* له عما اذا كان قد قام بالتصديق عليها وتوقيعها لم ينكر توقيعها المصوب بختمه على معاملة علوان القبيسي فقط بينما نفي نفييا قاطعا التوقيعين الموجودين على اساس المعاملتين الاخرتين واذ ان شخصا آخر قام بذلك وقال انه تعود دائما استعمال الختم والتوقيع معا على كل معاملة او شهادة يطلب اليه التصديق عليها . وحول معرفته بعلوان نفي ذلك وان تصديقه على معاملته كان بناء* على شهادة الشهود المثبتة على الاستمارة وزاد انه لا يعرف شيئا عن جنسية علوان ولا مكان ولادته . .

وبعد اطلاعه على مذكرة استشاري مجلس الوزراء* رقم ٣٨٢ في ٣ / ٧ / ١٣٨٨ . التي نصها :-

(نرى وفقا لهذا التقرير ان السيد / علوان قد حصل على الحفيظة بصورة غير نظامية ، فالشهود انكر معهم وبعضهم اثبت ان المذكور مولود في العراق لاهوين عراقيين . .
وعندة الحلة اكد انه لا يعرفه وان تصديقه وضع على شهادة الشهود . .

٣ / ٠٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُلْكُ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ
الْقَضَاءُ الْعَامَّةُ لِمَجْلِسِ الْوُزَرَاءِ

الرقم
التاريخ
التوابع

(٣)

اما ماجا* في خطاب مدير الجوازات والجنسية بالحدود الشمالية (عرعر) رقم ٥ / ٦١٥ في ٥ / ٣ / ١٣٨٨ هـ .
الموجه لمدير عام الجوازات والجنسية فانه يتناقض مع ماتوصلت اليه لجنة التحقيق في تقريرها المشار اليه
بالنسبة لقضية السيد / علوان .

ونؤكد ان سائل الجنسية ليست من الامور التي يجوز الاخذ فيها بالشهادة بل يلزم البحث في الوقائع
المادية كحفاظ النفوس وشهادات الميلاد العائدة لعائلة المدعي وغير ذلك . اما الشهادة متى قام الشك
فيها وجب اطراحها وحض الشهود من اقارب المذكور كما هو الشأن في قضية عبيد القبيسي وابناؤه .
كما انه ليس من المناسب اصدار حفاظ النفوس بالنسبة لغير المواطنين الاصليين من مراكز الحدود في المملكة
بل يجب ان يكون منح الجنسية من المراكز الرئيسية في البلاد ، وبعد تأكد المسؤولين من توافر شروط منح
الجنسية ، وذلك ان الجنسية تخضع لاعتبارات غير واردة بالتفصيل في نظام الجنسية ، والتي بدون وجودها
لا تمنح الجنسية حتى ولو توافرت الشروط الواردة في النظام .

هذه الاعتبارات تنبثق من المصلحة العامة للبلاد وتقدر بالنسبة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية
اما الطريقة التي تسير عليها المراكز في حدود المملكة فهي تجعل من السهل على كثير من الوافدين الحصول
على الجنسية بصورة غير مشروعة الامر الذي يترتب اضرارا بالنسبة للبلاد وسكانها ، ويجب ان يوضع حد لهذه
يحمي المصلحة العامة . ولذلك نوصي ان يصدر قرار من مجلس الوزراء* ينص على عدم اصدار حفاظ النفوس
من مراكز الحدود في المملكة الا للمواطنين الاصليين الذين تثبت جنسيتهم بالنظر في حفاظ نفوس آبائهم
ولا يثير شك في ادعائهم .

اما منح الجنسية للاجنبي وفقا لنظام الجنسية وكذلك تزويد من يدعي انه سعودي ولا يثبت بصورة قاطعة
صحة دعواه اي لا تثبت دعواه بوقائع مادية مثل حفيظة والده وشهادة الميلاد ، ففي هذه الحال ينظر نفس
اصدار حفيظة النفوس من المراكز الرئيسية في البلاد وليس في الحدود وتعدد المراكز الرئيسية نفس
فقرة من القرار المقترح اصداره بعد اخذ رأى وزارة الداخلية .

اما نص الفقرة الرابعة من قرار مجلس الوزراء* رقم ٤١٨ لعام ١٣٨٥ . التي تضمنت :-

(رغم ان المادة (٢٢) من نظام الجنسية اشارت الى جواز سحب الجنسية العربية السعودية (بمرسوم) من
التجنس بها الذي حصل عليها عن طريق الفسح والخطأ أو التزوير أو التزيف في الشهود والوثائق
او المستندات او البيانات التي قدمها . الا انه يرى جواز الاكتفاء بسحب الجنسية باسم من رئيس مجلس الوزراء*
بناء على اقتراح وزير الداخلية اذ ان المادة (٢٢) من نظام الجنسية نصت على انه يجوز " بمرسوم " ولم تذكر
كلمة ملكي بعد كلمة مرسوم ما يدعي الى الاعتقاد بان المقصود بذلك هو صدور قرار من مجلس الوزراء*
بناء على اقتراح وزير الداخلية . . . اذ انه لا مصلحة في اصدار مرسوم ملكي مستقل بمفهومة الحاضر بسحب
جنسيته سعودي من يثبت اكتسابه لها بتزوير . . .)

هذا النص نرى انه يخالف مخالفة صريحة نص المادة (٢٢) من نظام الجنسية وذلك للاسباب الآتية :-

٤ / ٠٠٠

||

(३)

- (١) المادة (٢١) من نظام الجنسية تنص (يجوز مرسوم سبب) ..
والمادة (٢٥) من نظام الجنسية ^{قد} نصت على الآتي : —
(جميع المراسيم والقرارات الخاصة بسحب الجنسية العربية السعودية أو بسحبها أو بإسقاطها
أو باستردادها تعتبر نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية)
ونص المادة (١٣) يقول يجوز مرسوم سبب إسقاط الجنسية ..
فكلية مراسيم في المادة (٢٥) وكلية (مرسوم) في المادتين (١٣) (٢١) لم توصف بـ «
(ملكي) »
وليس من شك في مجال هذين النصين ان المقصود بمرسوم مرسوم ملكي ، فالقول ان كلمة مرسوم
الواردة في المادة (٢٢) لم ير بعدها كلمة ملكي ، وأنه يحتمل ان يكون المقصود قرارا هذا القول
لا يجوز الاخذ به في هذا الخصوص لانه اذا كان المقصود بكتابة مرسوم (قرار مجلس الوزراء)
الذي يمنع من ذكر القرار بنص صريح .
(٢) جاء في المادة (١٨) من نظام مجلس الوزراء الصادر عام ١٣٧٣ . الباب الرابع ، اختصاصات رئاسة
مجلس الوزراء .
ثانيا : الاشراف على تنفيذ الاوامر والمراسيم الملكية والقوانين والقرارات التي يصدرها مجلس الوزراء .
رابعا : اصدار القرارات والتعليمات واللوائح التنظيمية اللازمة لتنفيذ الاوامر والمراسيم الملكية
والقوانين والقرارات التي يوافق عليها مجلس الوزراء ، ويصدق عليها جلالة الملك .
(٣) نظام مجلس الوزراء الصادر عام ١٣٧٣ . سابق في اصداره على نظام الجنسية مدار البحث الصادر
عام ١٣٧٤ . فالمرسوم والقرار معروفان عند اصدار نظام الجنسية .
ونرى انه اذا كان سحب الجنسية ممن يحصل عليها خلافا لاحكام نظام الجنسية باحدى الصور الواردة في
نص المادة (٢٢) من نظام الجنسية لا يستلزم اصدار مرسوم لانه لا يكون هناك مصلحة تجب حمايتها
باصدار قرار من مجلس الوزراء ، ثم مرسوم ملكي ، نرى ان المناسب تعدل المادة المشار اليها وفقا لنص
المادتين (١٩) (٢٠) من نظام مجلس الوزراء ، وجعل سحب الجنسية ممن يحصل عليها باحدى الطرق
المذكورة في تلك المادة يتم بامر من رئيس مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير الداخلية . . وذلك حرصا
على ان يكون الاسلوب الذي تعالج به انظمة الدولة هو النهج السوي في مفهوم النطق القانوني .
هذا بالنسبة لنص الفقرة الرابعة من القرار مدار البحث . اما نص صدر المادة (٢٢) من نظام الجنسية فهو
معيب اذ ان الجنسية لا يستلزم اصدار مرسوم لانه لا يكون هناك مصلحة تجب حمايتها
او التزيف في الشهود او الوثائق او المستندات او البيانات التي قدمها للدخول في الجنسية ، وهذه
الوقائع اذا ثبتت شيئا منها جاز سحب الجنسية من قبل وزير الداخلية لان الباطل لا يشرط حقا ، ولا تجب
حمايته ، فنادام ان الجنسية منعت على اساس مخالف لنظام الجنسية فان هذا المنع باطل في اساسه
والاجراء الذي يتخذ لسحب الجنسية في هذه الحال هو اجراء كافئ ولذا فمن المستحسن ان يكون سبب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم
التاريخ
المرفقات

(٥)

مملكة البحرين
السلطنة العامة لمجلس الوزراء

تعديل المادة (٢٢) من نظام الجنسية بجعل سحب الجنسية ممن يحصل عليها بأحدى الطرق الواردة في تلك المادة يتم بقرار من وزير الداخلية وهذا هو النهج السليم لتحقيق الفاية التي قصد منها تعديل المادة (٢٢) من نظام الجنسية .
وبناءً على توصية لجنة الأنظمة رقم \ / وتاريخ - / \ ١٣٨٩ هـ .
يقرر ما يلي

أولاً :

- ١- تعديل المادة (٢٢) من نظام الجنسية الصادر في عام ١٣٧٤ هـ لتصبح كالآتي : (يتم سحب الجنسية العربية السعودية بأمر من رئيس مجلس الوزراء وبناءً على اقتراح وزير الداخلية من المشجنس بها في أى وقت اذا ثبت انه قد حصل عليها بناءً على أقوال كان به أو بطريق الغش أو الخطأ أو التزوير أو التزيف في الشهود أو الوثائق أو المستندات أو البيانات التي قد سها للدخول فيها) .
- ٢- اعداد مشروع مرسوم ملكي بذلك صورته مرافقه لهذا .

ثانياً :

لا يجوز اصدار حفاظ النفوس من ادارات الجوازات والجنسية بمدن المملكة الا للمواطنين الاصليين الذين لا يوجد شك في جنسيتهم اما الاجنبي الذي يتجنس وفقاً لاحكام نظام الجنسية وكذلك الذي يدعى انه سعودي ولا تثبت دعواه بوقائع مادية مثل حفيظة نفوس والده فلا يزود بحفيظة نفوس الا بعد موافقة المديرية العامة للجوازات والجنسية .

ثالثاً :

- يتم سحب الجنسية العربية السعودية وفقاً لحكم المادة (٢٢) بعد تعديلها من كل من :-
- ١- عبيد صالح القبيسي وابنائهم عبد الحكيم وعبد الباري وعبد الخالق وعبد الصمد وعبد السلام .
- ٢- علوان محمد القبيسي .

ولمان كحرره .

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء



))

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم - م / ١٤

التاريخ - ٢٤ / ٥ / ١٤٠٥ هـ

بموجب الله تعالى

باسم جلالة الملك

نحن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

نائب ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (١٥٥) وتاريخ ١٢ / ٥ / ١٤٠٥ هـ.

بعد الاطلاع على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ

٢٢ / ١٠ / ١٣٧٢ هـ.

بعد الاطلاع على نظام الجنسية العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٨ / ٢٠ / ١٤٠٤ هـ.

وتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٣٧٤ هـ.

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٨٦) وتاريخ ٧ / ٥ / ١٤٠٥ هـ.

رسمنا بما هو آت:

اولاً - تعديل المادة الثامنة من نظام الجنسية العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم

٨ / ٢٠ / ١٤٠٤ هـ وتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٣٧٤ هـ. لتصبح بالنسبة التالية :-

(يجوز منح الجنسية العربية السعودية بقرار من وزير الداخلية لمن ولد داخل المملكة العربية

السعودية من أب أجنبي وأم سعودية إذا توفرت الشروط التالية :-

١ - أن تكون له صفة الإقامة الدائمة في المملكة العربية السعودية عند بلوغه سن الرشد .

ب - أن يكون حسن السيرة والسلوك ولم يسبق الحكم عليه بحكم جنائي أو بعقوبة السجن لجريته

اخلاقيه لمدة تزيد عن ستة شهور .

ج - أن يجيد اللغة العربية .

د - أن يقدم خلال السنة التالية لبلوغه سن الرشد طلباً بمنحه الجنسية العربية السعودية) .

ثانياً - يستمر تطبيق المادة الثامنة بنصها قبل التعديل على من تقدم من المستفيدين من هذه المادة

باختيار الجنسية العربية السعودية وفقاً لما قبل تاريخ صدور هذا المرسوم .

ثالثاً - على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا .





قرار رقم ٨٦ وتاريخ ٥ / ٧ / ١٤٠٥ هـ

ان مجلس الوزراء*

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء* برقم ١٥١٢١/٦ ر وتاريخ ١٣/٨/١٤٠٤ هـ المشتلة على خطاب سمو وزير الداخلية رقم ٢٦٥١٤/٣ وتاريخ ١٧/٥/١٤٠٤ هـ بشأن طلبه الموافقة على تعديل المادة الثامنة من نظام الجنسية العاد رعام ١٣٧٤ هـ التي تعطي من يولدون بالملكة لآبها* أجنب الحق في طلب الجنسية السعودية بشروط مسورة جدا ، ونظرا لتغير الظروف التي وضع النظام الحالي في ظلها حيث كان عدد الأجنب الذين يمكن ان يستفيدوا من هذه المادة محدودا ويضطهم بالملكة روابط متعددة لا تقتصر على روابط المعالج المادية .

وبعد الاطلاع على المحضر المعد في شعبة الخبراء* برقم ٢٢ وتاريخ ٧/٧/١٤٠٤ هـ بالاشتراك مع وزارة الداخلية .

وبعد الاطلاع على مذكرة شعبة الخبراء* رقم ١٠٧ وتاريخ ٨/١١/١٤٠٤ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء* رقم ١١ وتاريخ ١٤/١/١٤٠٥ هـ ومذكرتها رقم ٥٦ وتاريخ ٢٨/٢/١٤٠٥ هـ .

بقرار ما يلي

١- تعديل المادة الثامنة من نظام الجنسية العربية السعودية العاد ر بالا رادة الملكية رقم ٢٠٤/٢٠/٨ هـ وتاريخ ٢٢/٢/١٣٧٤ هـ . لتصبح بالنص التالي :

(يجوز منح الجنسية العربية السعودية بقرار من وزير الداخلية لمن ولد داخل المملكة العربية السعودية من أب أجنبي وأم سعودية اذا توفرت الشروط التالية :

أ - أن تكون له صفة الاقامة الدائمة في المملكة العربية السعودية عند بلوغه سن الرشد .

بد أن يكون حسن السورة والسلوك ولم يسبق الحكم عليه بحكم جنائي أو بعقوبة السجن لجريمة اخلاقية لمدة تزيد عن ستة شهور .

ج - أن يجيد اللغة العربية .

د - أن يقدم خلال السنة التالية لبلوغه سن الرشد طلبا بمنحه الجنسية العربية السعودية) .

٢ / ٠٠٠

ع/ع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

الرقم
التاريخ
المشروعات

٢- يستمر تطبيق المادة الثامنة بنوعها قبل التعديل على من تقدم من المستفيدين من هذه المادة باختيار الجنسية العربية السعودية وفقاً لها قبل تاريخ صدور المرسوم الملكي اللازم بذلك .

٣- نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا .

رئيس مجلس الوزراء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الرقم : م/٥٤

التاريخ: ١٤٢٥/١٠/٢٩ هـ

بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالأمير الملكي رقم (٩٠/٢) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالأمير الملكي رقم (١٣/٢) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى ، الصادر بالأمير الملكي رقم (٩١/٢) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ .

وبعد الاطلاع على نظام الجنسية العربية السعودية ، الصادر بالإرادة الملكية رقم (٥٦٠٤/٢٠/٨) وتاريخ ١٣٧٤/٢/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٥/٩) وتاريخ ١٤٢٥/٣/٢٠ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٥) وتاريخ ١٤٢٥/٩/٤ هـ.

رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على تعديل المواد : (٩-١٢-١٤-١٦-١٧-٢١-٢٦-٢٧) من نظام الجنسية العربية السعودية ، الصادر بالإرادة الملكية رقم (٥٦٠٤/٢٠/٨) وتاريخ ١٣٧٤/٢/٢٢ هـ ، لتصبح المواد المعدلة من نظام الجنسية العربية السعودية كما يلي :

٩- يجوز منح الجنسية العربية السعودية للأجنبي الذي تتوافر فيه الشروط الآتية:

أ - أن يكون - عند تقديم طلب الجنسية العربية السعودية - قد بلغ من الرشد ، واكتسب صفة الإقامة لمدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية .

ب - أن يكون سليم العقل والجسم .

- ج - أن يكون حسن السيرة والسلوك ، وألا يكون قد صدر عليه حكم قضائي بالسجن في جريمة أخلاقية لمدة تزيد على ستة أشهر.
- د - أن يكون من أصحاب المهن التي تحتاج إليها البلاد ، ويستثنى من هذا الشرط من ولد في المملكة لأم أجنبية وأب مجهول.
- هـ - أن يثبت ارتزاقه بطرق مشروعة .
- و - أن يجيد اللغة العربية تحدثاً وقراءة وكتابة .
- ويشفع طالب التجنس بطلبه تصريح الإقامة وجواز سفره ، أو أي وثيقة تعدها السلطات المختصة قائمة مقام الجواز ، وكل وثيقة تتعلق بالجنسية التي ينسلخ منها ، وكل ورقة تؤيد ما هو مطالب بإثباته بمقتضى أحكام هذا النظام .
- ١٢- لا يترتب على تجنس السعودي بجنسية أجنبية - إذا أذن له في ذلك - أن تفقد زوجته الجنسية السعودية إذا كانت تدخل في جنسية زوجها بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة ، إلا إذا قررت وأعلنت التحاقها بجنسية زوجها الجديدة ، وصدر لها إذن بالموافقة على ذلك من وزير الداخلية ، أما الأولاد القصر فيفقدون الجنسية العربية السعودية إذا كانوا بحكم تغيير جنسية أبيهم يدخلون في جنسيته بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة ، على أن لهم الحق في استرداد الجنسية العربية السعودية خلال السنة التالية لبلوغهم من الرشد .
- ١٤- يترتب على اكتساب الأجنبي الجنسية العربية السعودية مايلي :
- أ - أن تصبح جنسية زوجته عربية سعودية متى قدمت الى المملكة ، وقررت رغبتها في ذلك ، وتنازلت عن جنسيتها .

ب - أن يكسب أولاده اللذين لم يبلغوا سن الرشد الجنسية العربية السعودية تبعاً لوالدهم إذا كانوا مقيمين في المملكة ، أو قدموا إليها قبل بلوغهم من الرشد .
ولهؤلاء اختيار جنسية والدهم الأصلية خلال سنة من تاريخ بلوغ أي منهم من الرشد.

أما أولاده اللذين بلغوا سن الرشد أثناء دورة معاملة والدهم فيجوز لوزير الداخلية منحهم الجنسية العربية السعودية إذا كانت إقامتهم النظامية في المملكة لا تقل عن خمس سنوات ، وقدموا طلباً بذلك خلال سنة من تاريخ منح والدهم الجنسية العربية السعودية .

١٦- يجوز لوزير الداخلية منح الجنسية العربية السعودية للمرأة الأجنبية المتزوجة من سعودي ، أو أرملة السعودي الأجنبية ، إذا قدمت طلباً بذلك وتنازلت عن جنسيتها الأصلية ، ويجوز لوزير الداخلية أن يقرر فقدانها الجنسية العربية السعودية إذا انقطعت علاقتها الزوجية بالسعودي لأي سبب واستردت جنسيتها الأصلية ، أو جنسية أجنبية أخرى . وتحدد اللائحة التنظيمية الضوابط اللازمة لذلك .

١٧- لا تفقد المرأة العربية السعودية جنسيتها إذا تزوجت بأجنبي إلا إذا قررت وأعلنت التحاقها بجنسية زوجها ، ودخلت بهذه الجنسية بحكم القانون الخاص بها .

٢١- يجوز - بقرار من مجلس الوزراء - سحب الجنسية العربية السعودية من المتجنس بها خلال السنوات العشر التالية لتجنسه ، وذلك بناء على اقتراح من وزير الداخلية في أي من الحالتين الآتيتين :

أ - إذا حكم عليه بحد شرعي ، أو بالسجن مدة تزيد على سنة ، لارتكابه عملاً يمس الأمانة أو الشرف .

ب - إذا صدر عليه حكم قضائي بثبوت قيامه بأي عمل يخل بالأمن في المملكة أو اشتراكه فيه ، أو يجعله من غير المرغوب فيهم في البلاد.

٢٦- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تنص عليها الأنظمة الأخرى ، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين ألف ريال كل من أبدى أمام السلطة المختصة - بقصد اثبات الجنسية العربية السعودية له أو لغيره ، أو بقصد نفيها عنه وعن غيره - أقوالاً كاذبة ، أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك . ويتولى ديوان المظالم إيقاع هذه العقوبة .

٢٧- يصدر وزير الداخلية اللائحة التنفيذية لهذا النظام خلال مائة وعشرين يوماً من تاريخ نشر هذا التعديل ، كما يصدر القرارات اللازمة لهذا النظام. ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا ،،،،

فهد بن عبدالعزيز



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
الأمم المتحدة

قرار رقم: (٢٤٥)
وتاريخ: ٤ / ٩ / ١٤٢٥ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم
٧/ب/٢٢١٤٨ وتاريخ ٢/٥/١٤٢٥ هـ ، المرفوعة من وزارة الداخلية حول نظام
الجنسية .

وبعد الاطلاع على نظام الجنسية العربية السعودية ، الصادر بالإرادة الملكية رقم
(٥٦٠٤/٢٠/٨) وتاريخ ٢٢/٢/١٣٧٤ هـ .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٥/٩) وتاريخ ٢٠/٣/١٤٢٥ هـ .

وبعد الاطلاع على المحاضر رقم (٥) وتاريخ ٦/١/١٤٢٣ هـ ، ورقم (١٨٢) وتاريخ
١٨/٥/١٤٢٣ هـ ، ورقم (٢٠٢) وتاريخ ٧/٦/١٤٢٥ هـ المعدة في هيئة الخبراء .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٩٠) وتاريخ ٢٣/٦/١٤٢٥ هـ .

يقرر :

الموافقة على تعديل المواد: (٩-١٢-١٤-١٦-١٧-٢١-٢٦-٢٧) من
نظام الجنسية العربية السعودية ، الصادر بالإرادة الملكية رقم
(٥٦٠٤/٢٠/٨) وتاريخ ٢٢/٢/١٣٧٤ هـ ، لتصبح المواد المعدلة من نظام
الجنسية العربية السعودية كما يلي :

٩- يجوز منح الجنسية العربية السعودية للأجنبي الذي تتوافر فيه الشروط
الآتية :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

أ - أن يكون - عند تقديم طلب الجنسية العربية السعودية - قد بلغ سن الرشد ، واكتسب صفة الإقامة لمدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية .

ب - أن يكون سليم العقل والجسم .

ج - أن يكون حسن السيرة والسلوك ، وألا يكون قد صدر عليه حكم قضائي بالسجن في جريمة أخلاقية لمدة تزيد على ستة أشهر .

د - أن يكون من أصحاب المهن التي تحتاج إليها البلاد ، ويستثنى من هذا الشرط من ولد في المملكة لأُم أجنبية وأب مجهول .

هـ - أن يثبت ارتقاؤه بطرق مشروعة .

و - أن يجيد اللغة العربية تحدثاً وقراءة وكتابة .

ويشفع طالب التجنس بطلبه تصريح الإقامة وجواز سفره ، أو أي وثيقة تعدها السلطات المختصة قائمة مقام الجواز ، وكل وثيقة تتعلق بالجنسية التي ينسلخ منها ، وكل ورقة تؤيد ما هو مطالب بإثباته بمقتضى أحكام هذا النظام .

١٢ - لا يترتب على تجنس السعودي بجنسية أجنبية - إذا أذن له في ذلك -

أن تفقد زوجته الجنسية السعودية إذا كانت تدخل في جنسية زوجها بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة ، إلا إذا قررت وأعلنت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

التحاقها بجنسية زوجها الجديدة ، وصدر لها إذن بالموافقة على ذلك من وزير الداخلية . أما الأولاد القصر فيفقدون الجنسية العربية السعودية إذا كانوا بحكم تغيير جنسية أبيهم يدخلون في جنسيته بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة ، على أن لهم الحق في استرداد الجنسية العربية السعودية خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد .

١٤- يترتب على اكتساب الأجنبي الجنسية العربية السعودية ما يلي :

أ - أن تصبح جنسية زوجته عربية سعودية متى قدمت إلى المملكة ، وقررت رغبتها في ذلك ، وتنازلت عن جنسيتها .

ب - أن يكتسب أولاده الذين لم يبلغوا سن الرشد الجنسية العربية السعودية تبعاً لوالدهم إذا كانوا مقيمين في المملكة ، أو قدموا إليها قبل بلوغهم سن الرشد . ولهؤلاء اختيار جنسية والدهم الأصلية خلال سنة من تاريخ بلوغ أي منهم سن الرشد .

أما أولاده الذين بلغوا سن الرشد أثناء دورة معاملة والدهم فيجوز لوزير الداخلية منحهم الجنسية العربية السعودية إذا كانت إقامتهم النظامية في المملكة لا تقل عن خمس سنوات ، وقدموا طلباً بذلك خلال سنة من تاريخ منح والدهم الجنسية العربية السعودية .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

- ١٦- يجوز لوزير الداخلية منح الجنسية العربية السعودية للمرأة الأجنبية المتزوجة من سعودي ، أو أرملة السعودي الأجنبية ، إذا قدمت طلباً بذلك ، وتنازلت عن جنسيتها الأصلية ، ويجوز لوزير الداخلية أن يقرر فقدانها الجنسية العربية السعودية إذا انقطعت علاقتها الزوجية بالسعودي لأي سبب ، واستردت جنسيتها الأصلية ، أو جنسية أجنبية أخرى . وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط اللازمة لذلك .
- ١٧- لا تفقد المرأة العربية السعودية جنسيتها إذا تزوجت بأجنبي إلا إذا قررت وأعلنت التحاقها بجنسية زوجها ، ودخلت في هذه الجنسية بحكم القانون الخاص بها .
- ٢١- يجوز - بقرار من مجلس الوزراء - سحب الجنسية العربية السعودية من المتجنس بها خلال السنوات العشر التالية لتجنسه ، وذلك بناء على اقتراح من وزير الداخلية في أي من الحالتين الآتيتين :
- أ - إذا حكم عليه بحد شرعي ، أو بالسجن مدة تزيد على سنة ، لارتكابه عملاً يمس الأمانة أو الشرف .
- ب - إذا صدر عليه حكم قضائي بثبوت قيامه بأي عمل يخل بالأمن في المملكة أو اشتراكه فيه ، أو يجعله من غير المرغوب فيهم في البلاد .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

٢٦- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تنص عليها الأنظمة الأخرى ، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين ألف ريال كل من أبدى أمام السلطة المختصة - بقصد إثبات الجنسية العربية السعودية له أو لغيره ، أو بقصد نفيها عنه وعن غيره- أقوالاً كاذبة ، أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك . ويتولى ديوان المظالم إيقاع هذه العقوبة.

٢٧- يصدر وزير الداخلية اللائحة التنفيذية لهذا النظام خلال مائة وعشرين يوماً من تاريخ نشر هذا التعديل ، كما يصدر القرارات اللازمة لهذا النظام .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا .

رئيس مجلس الوزراء



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الرقم : م / ١٦
التاريخ : ١٤٢٨/٣/٨ هـ

بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/أ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٤٣/٦٧) وتاريخ ١٤٢٧/٩/١٦ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٧ هـ.

رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على تعديل المادة (١٦) من نظام الجنسية العربية السعودية، الصادر

بالإرادة الملكية رقم (٥٦٠٤/٢٠/٨) وتاريخ ١٣٧٤/٢/٢٢ هـ، المعدلة بالمرسوم

الملكي رقم (٥٤/م) وتاريخ ١٤٢٥/١٠/٢٩ هـ، لتصبح بالنص الآتي :

"يجوز لوزير الداخلية منح الجنسية العربية السعودية للمرأة الأجنبية المتزوجة من سعودي أو أرملة السعودي الأجنبية، إذا قدمت طلباً بذلك وتنازلت عن جنسيتها الأصلية، ويجوز لوزير الداخلية أن يقرر فقدانها الجنسية العربية السعودية إذا انقطعت علاقتها الزوجية بالسعودي لأي سبب وامتردت جنسيتها الأصلية، أو جنسية أجنبية أخرى، ولوزير الداخلية تفويض الصلاحية المقررة له في هذه المادة إلى من يراه من المسؤولين في الوزارة. وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط اللازمة لذلك".

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
الأمين العام

قرار رقم : (٧٨)

وتاريخ : ١٤٢٨/٣/٧ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٤٨٤٩٢/ب وتاريخ ١٤٢٧/١٠/٢٩ هـ ، المشتملة على برقية صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ٤٩٢٦ ج هـ وتاريخ ١٤٢٦/١٠/١٩ هـ ، في شأن طلب سموه منحه صلاحية تفويض من يراه من المسؤولين في الوزارة فيما يخص إصدار قرارات منح الجنسية السعودية للمرأة الأجنبية المتزوجة من سعودي أو أرملة السعودي الأجنبية . وذلك بتعديل المادة (١٦) من نظام الجنسية المعدلة بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٤) وتاريخ ١٤٢٥/١٠/٢٩ هـ .

وبعد الاطلاع على نظام الجنسية العربية السعودية ، الصادر بالإرادة الملكية رقم (٥٦٠٤/٢٠/٨) وتاريخ ١٣٧٤/٢/٢٢ هـ ، وتعديلاته . وبعد الاطلاع على المحضر رقم (١٠) وتاريخ ١٤٢٧/١/١٤ هـ المعد في هيئة الخبراء . وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٤٣/٦٧) وتاريخ ١٤٢٧/٩/١٦ هـ . وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٧٣٨) وتاريخ ١٤٢٧/١١/٢٧ هـ .

يقرر

الموافقة على تعديل المادة (١٦) من نظام الجنسية العربية السعودية ، الصادر بالإرادة الملكية رقم (٥٦٠٤/٢٠/٨) وتاريخ ١٣٧٤/٢/٢٢ هـ ، المعدلة بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٤) وتاريخ ١٤٢٥/١٠/٢٩ هـ ، لتصبح بالنص الآتي :
"يجوز لوزير الداخلية منح الجنسية العربية السعودية للمرأة الأجنبية المتزوجة من سعودي أو أرملة السعودي الأجنبية ، إذا قدمت طلباً بذلك وتنازلت عن جنسيتها



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الملك عبدالعزيز آل سعود
مجلس الوزراء
الأمين العام

الأصلية ، ويجوز لوزير الداخلية أن يقرر فقدانها الجنسية العربية السعودية إذا انقطعت علاقتها الزوجية بالسعودي لأي سبب واستردت جنسيتها الأصلية ، أو جنسية أجنبية أخرى ، ولوزير الداخلية تفويض الصلاحية المقررة له في هذه المادة إلى من يراه من المسؤولين في الوزارة . وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط اللازمة لذلك " .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا .

رئيس مجلس الوزراء

